



Société Anonyme
Au Capital Social : 9.000.000 DT
R.C. Ben Arous B 147431996
Code TVA : 029999 J/A/M/000

شركة خفية الاسم
رأس ماله : 9.000.000 دينار
الدفتـر التجاري : بن عروس B 147431996
المعرف الجبائي : 029999 J/A/M/000

Tunis, le :

محضر اجتماع الجلسة العامة العادية
للشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
المنعقد يوم الجمعة 2019/10/04

انمقت الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للصناعات الصيدلانية يوم الجمعة 2019/10/04 على الساعة العاشرة صباحا بمقر الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية الكائن بفندق الشوشة 2013 بن عروس وذلك اثر استدعاتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة. وقد تم نشر بلاغ الاستدعاء بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (الإعلانات) عدد 91 بتاريخ 2019/09/20 و ذلك باللغتين العربية والفرنسية و بالسجل الوطني للمؤسسات. وقبل انعقاد الجلسة تم إمضاء ورقة الحضور من قبل المساهمين الحاضرين أو من نابهـم كما تم تركيب مكتب الجلسة العامة وذلك على النحو التالي :

- السيد أنيس فلوز : بصفة رئيس
- السيدان نبيل الهاني (ممثل الصيدلية المركزية للبلاد التونسية الذي حضر نيابة عن السيد خليل عموص الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية) و مراد الدغري (ممثل الشركة التونسية للأسمدة الكيماوية) بصفة مدققين.

• كما تم تكليف السيد محمد بحروني بمهمة مقرر الجلسة. و عاين أعضاء مكتب الجلسة ورقة الحضور ملاحظين بان المساهمين الذين حضروا شخصيا أو عن طريق وكلاء يمثلون 1.223.739 سهما من مجموع 1.800.000 سهما أي بنسبة 67,99% و بذلك يكون النصاب قد اكتمل بحضور أكثر من ما لكي ثلث الأسهم أو من بنوبهم. وهكذا تم التصريح بان الجلسة العامة العادية تتعد بصفة قانونية. و اثر ذلك تولى السيد رئيس الجلسة وضع الوثائق التالية على ذمة المساهمين:

- 1- ورقة الحضور موقع عليها من طرف المساهمين الحاضرين.
- 2- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- 3- نسخ من الاستدعاءات التي وقع إرسالها إلى المساهمين.
- 4- نسخة من بلاغات الاستدعاءات التي وقع نشرها بالرائد الرسمي و السجل الوطني للمؤسسات.
- 5- نسخة من تقرير مجلس الإدارة حول تصرف سنة 2018.
- 6- موازنة السنة المالية المختتمة في 2018/12/31 والحسابات الملحقة بها.
- 7- نسخة من تقارير مراقب الحسابات لسنة 2018.
- 8- مشاريع قرارات الجلسة العامة العادية.
- 9- قائمة أعضاء مجلس الإدارة.

كما اعلم السيد رئيس الجلسة الحاضرين بأن الإستدعاءات و بطاقات الإنابة و الوثائق المالية والمحاسبية ومشاريع القرارات قد وضعت على ذمة المساهمين بمقر الشركة التونسية للصناعات الصيدلية وذلك في الأجال القانونية.

ثم تولى السيد أنيس قلوز استعراض النقاط المدرجة بجدول الأعمال وهي :

- 1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة حول تصرف سنة 2018 و المصادقة عليه
 - 2- تلاوة تقارير مراقب الحسابات و المصادقة على الموازنة و القوائم المالية لسنة 2018 .
 - 3- تبرئة ذمة المتصرفين.
 - 4- تخصيص النتائج.
 - 5- المصادقة على تجديد تسمية المتصرفين.
 - 6- تعيين متصرفين أصغار المساهمين.
 - 7- تسمية مراقب حسابات بالنسبة لسنوات 2019-2020 و 2021.
 - 8- إسناد منح الحضور عن سنة 2018 لأعضاء مجلس الإدارة.
 - 9- إسناد منح الحضور عن سنة 2018 لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي.
- و اثر ذلك تمت مداولة هذه النقاط :

1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة حول تصرف سنة 2018 و المصادقة عليه.

قام السيد محمد بن عمار مدير مراقبة التصرف بقراءة تقرير مجلس الإدارة حول تصرف سنة 2018 .

وفي ما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير :

- 1- إعطاء بعض البيانات المتعلقة بالموارد البشرية بالشركة حيث تم تسجيل :
 - تراجع عدد أيام التغيب الجملي دون احتساب عطل المرض طويلة المدى بـ 14% بين سنتي 2017 و 2018.
 - انخفاض عدد حوادث الشغل بنسبة 65% حيث بلغ سنة 2018، 17 حادثا مقارنة بـ 49 حادث، سنة 2017 و يعود هذا بالأساس إلى اعتماد المؤسسة عدة تدابير من أبرزها تفعيل لجنة الصحة و السلامة المهنية إضافة إلى الحرص على تأطير و تكوين الأعوان حول التعامل مع المواد الأولية و الكيميائية الخطرة و التأكيد على استعمال وسائل الوقاية في مراكز العمل.
 - 2- الإنتاج و رقم المعاملات: بلغت قيمة الإنتاج لسنة 2018: 27 915 943 اد مقابل 33 933 669 اد خلال سنة 2017 مسجلا بذلك تراجع بنسبة 18% و يعود ذلك إلى تراجع رقم معاملات القطاع الخاص نتيجة لإفقد مخزون بعض المواد الأولية و الصعوبات في التسويق و كذلك تراجع رقم معاملات القطاع الإستشفائي للحديد من الأسباب أهمها انخفاض نسق الإستهلاك و توفر المخزون لدى الصيدلية المركزية للعديد من المستحضرات.
 - 3- ختم ميزانية التصرف و ميزانية الإستثمار لسنة 2018 حيث أفضى تنفيذ ميزانية التصرف للشركة لسنة 2018 إلى تسجيل خسائر في حدود (14 196 123) د تقريبا مقابل خسائر بـ 7 655 694 د خلال سنة 2017 كما بلغت جملة نفقات الإستغلال بأعتبار مخصصات الإستهلاك و المدخرات (43 275 710 اد) مقابل نسبة تراجع في الإيرادات بـ 11% مما سبب تراجع في نسبة المردودية من 42 % سنة 2017 إلى 37 % سنة 2018 و سجلت الأعباء المالية ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 بنسبة 57 % و بلغت (34 444 058 اد)
 - 4- الأفاق على المدى القصير و المتوسط:
- لتفادي الإشكاليات التي مرت بها الشركة خلال سنة 2018 تم اتخاذ العديد من الإجراءات قصد الرفع من الإنتاج و اللإنتاجية و الضغط على التكلفة من ذلك تفعيل اللجنة العلمية حتى تساهم في رسم استراتيجية المؤسسة.

- إحداث وحدة لإختيار و المصادقة على مزودي المواد الأولية.
- إحداث وحدة لإعداد ملفات الترخيص AMM المتعلقة بالتصدير .

• و كذلك إرساء نظام المحاسبة التحليلية و الإستراك بقاعدة بيانات IQUIA قصد التحكم في دراسة السوق الداخلي و الخارجي.

كما قامت الشركة بإعداد مخطط عمل خماسي لسنوات 2019، 2024 و العمل على تطوير علاقة الشراكة مع بعض المخابر و الدخول في مجال إنتاج الأدوية المتأتية من التكنولوجيا الحيوية و الصل على رسم خطة تصدير للولوج إلى أسواق جديدة خاصة في القارة الإفريقية.

2- تلاوة تقارير مراقب الحسابات و المصادقة على الموازنة و القوائم المالية لسنة 2018 .

بطلب من رئيس الجلسة قام السيد لطفي الحامي مراقب الحسابات بعرض القوائم المالية المختومة في 2018/12/31 ثم قام بقراءة التقرير العام و الخاص لسنة 2018 موضعا للسادة المساهمين أن الموازنة هي صورة عن ثروة الشركة و مصادر تمويلها و استعراض المديونية و نتيجة الإستغلال و مؤكدا على أن النتيجة سلبية و أنه تم استهلاك جزء هام من رأس مال الشركة الشيء الذي دفع مجلس إدارة الشركة إلى استدعاء الجلسة العامة الخارقة للعادة قصد التداول حول مواصلة نشاط الشركة. و أكد السيد لطفي الحامي على سلامة القوائم المالية للشركة و على تضمين تقريره تحفظين إثنين يتعلق التحفظ الأول بالجرد المادي أما التحفظ الثاني فهو يتعلق بالمخزون حيث لاحظ عدم التطابق بين ما هو مادي و ما هو مدرج بالمنظومة المعلوماتية مع إشارته إلى ضرورة إعادة مراقبة المواد الجاهزة و المواد الأولية قصد التقليل من هامش الخطأ عند جرد هذه المواد. و فيما عدى ذلك فإن المعطيات المحاسبية و القوائم المالية للشركة سليمة و مطابقة للمعايير المعمول بها.

ثم تم فتح باب النقاش و طلب السيد أحمد الشاوش التدخل ملاحظا عدم تطابق بين بعض البيانات المدرجة بتقرير النشاط و تلك المدرجة بالقوائم المالية و كذلك تسائل حول استراتيجية الشركة لتطوير رقم معاملاتنا خصوصا منه الموجه نحو التصدير.

و في رده على هذه التساؤلات بين السيد أنيس قلوبز رئيس الجلسة أن الإختلاف المسجل بين ما هو مضمن بتقرير النشاط و القوائم المالية يعود إلى إعداد تقرير النشاط قبل إعداد القوائم المالية و بإعتبار أن القوائم المالية هي المعتمدة فإنه تم إصلاح ما تضمنه تقرير النشاط أما فيما يتعلق باستراتيجية الشركة نحو الترفيع من الإنتاج و تحسين الإنتاجية فإن إدارة الشركة أعدت مخطط أعمال سوف يمكن الشركة من الإقلاع و ذلك بمضاعفة الإنتاج و إنتاج مستحضرات جديدة. و اثر ذلك تم عرض القرارات التالية للمصادقة

القرار الأول :

إن الجلسة العامة العادية بعد إطلاعها على التأخير المسجل في إنعقاد الجلسة بتاريخ 04 أكتوبر 2019 و الذي ليس له تأثير على السير العادي لنشاط الشركة و مصالحها توافق على إنعقاد الجلسة بهذا التاريخ. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار الثاني :

صادقت الجلسة العامة العادية بعد استماعها إلى تلاوة تقرير مجلس الإدارة و تقارير مراقب الحسابات على البيانات المختومة في 2018/12/31 و الحسابات الملحقة بها و على العمليات المنصوص عليها بالتقرير الخاص لمراقب الحسابات و التي تخص الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار الثالث :

برأت الجلسة العامة العادية نمة أعضاء مجلس الإدارة براءة تامة و دون قيد عن تصرفهم للسنة المالية 2018. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار الرابع:

قررت الجلسة العامة العادية إدراج النتيجة المحاسبية لسنة 2018 و البالغة 14 266 063 دينار ضمن النتائج الموجلة و بذلك يكون مجموع النتائج الموجلة لسنة 2018 (35 657 762 -) دينار، كما قررت الجلسة العامة العادية عدم توزيع مرائب على المساهمين. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار الخامس:

قررت الجلسة العامة العادية و طبقا للتراتب الجاري بها العمل توزيع منح الحضور تسند إلى أعضاء مجلس الإدارة بالنسبة لسنة 2018 و ذلك مقابل ممارسة نشاطهم. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار السادس:

قررت الجلسة العامة العادية الإبقاء على نفس المبلغ المقدر بـ 300 دينار لكل حضور عن كل إجتماع على أن لا يتجاوز المبلغ السنوي 3000 دينار للعضو الواحد، تسند إلى أعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق بالنسبة لسنة 2018 و ذلك مقابل ممارسة نشاطهم. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار السابع:

قررت الجلسة العامة العادية تجديد تسمية السيدات و السادة أنيس قلوبز، خليل عموص، مريم رزق الله، وسيلة الحمامي، و الموافقة على توسعة مجلس الإدارة بإضافة عضو متصرف بمجلس الإدارة يمنح لوزارة الصحة و ذلك لمدة ثلاثة سنوات. وفي هذا الإطار نكر السيد رئيس الجلسة أن ثلاثة أعضاء متغيبين و تمت مراسلة الهياكل المعنية قصد تجديدهم و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار الثامن:

عرض السيد رئيس الجلسة المراسلة الصادرة عن الشركة التونسية للأسمدة الكيماوية بتاريخ 2019/10/09 و الهادفة إلى طلب مقعد دائم بمجلس الإدارة بأعتبار امتلاكها لأكثر من 12% من أسهم الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية و بعد المداولة تم قبول هذا الطلب و منح الشركة التونسية للأسمدة الكيماوية مقعدا دائما بمجلس الإدارة ثم تم المرور إلى انتخاب العضو الثاني و للفرض تقدم ثلاثة مساهمين بترشحهم و هم كل من السادة : عبد العزيز بن يوسف، أحمد الشاوش و محمد علي زروق. و بعد عملية التصويت فاز بالمقعد المخصص لصغار المساهمين السيد عبد العزيز بن يوسف. و في صورة عدم توفر الشروط المنصوص عليها بالفصل 193 من مجلة الشركات التجارية فيه يقع تعيين المترشح المتحصل على الرتبة التالية شريطة أن تتوفر فيه الشروط الأتفة الذكر . و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار التاسع:

طبقا لما نص عليه الأمر عدد 87- 529 بتاريخ 1987/04/01 و منشور الوزارة الأولى عدد 44 الصادر بتاريخ 1994/08/03 و أحكام مجلة الشركات التجارية، و تبعا للمكتوب الصادر عن رئاسة الحكومة الوارد بتاريخ 2019/10/04 و الذي يخص تعيين مراقب حسابات و طبقا لإقتراح اللجنة الدائمة للتدقيق في جلستها المنعقدة يوم 2019/10/04 عينت الجلسة العامة مكتب ABC لصاحبيهما ماهر قعيبة و يحي الرواتي كمراقب حسابات الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية بالنسبة للسنوات 2019-2020 و 2021. و تمت هذه المصادقة بالإجماع .

القرار العاشر:

قررت الجلسة العامة العادية إعطاء كل الصلاحيات إلى الرئيس المدير العام أو من ينوبه لإتمام كل الإجراءات اللازمة المنطقية بالإيداع و الإشهار القانوني. و تمت هذه المصادقة بالإجماع.

ورفعت الجلسة على الساعة منتصف النهار.

الرئيس

الدكتور أنيس قلوب

~~الرئيس المدير العام~~

~~الدكتور أنيس قلوب~~

المدققين

السيد نبيل الهادي

Heidi

السيد مراد الدغري

مقرر الجلسة

السيد محمد الجروني



تونس في :

محضر اجتماع الجلسة العامة الخارقة للعادة
للشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
المنعقد يوم الجمعة 2019/10/04

انعقدت الجلسة العامة الخارقة للعادة للشركة التونسية للصناعات الصيدلانية يوم الجمعة 2019/10/04 على الساعة التاسعة صباحا بمقر الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية فندق الشوشة 2013 بن عروس وذلك اثر استدعاتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة. وقد تم نشر بلاغ الاستدعاء بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (الإعلانات) عدد 91 بتاريخ 2019/09/20 وذلك باللختين المربية والفرنسية و بالسجل الوطني للمؤسسات وقبل انعقاد الجلسة تم إمضاء ورقة الحضور من قبل المساهمين الحاضرين أو من نابهم كما تم تركيب مكتب الجلسة العامة وذلك على النحو التالي :

- السيد أنيس فلوز : بصفة رئيس
 - السيدان نبيل الهاني (ممثل الصيدلية المركزية للبلاد التونسية بمقتضى تفويض من السيد خليل عموص الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية) و مراد الدخري (ممثل الشركة التونسية للأسمدة الكيميائية) بصفة مدققين.
 - كما تم تكليف السيد محمد بحروني بمهمة مقرر الجلسة.
- و عاين أعضاء مكتب الجلسة ورقة الحضور ملاحظين بان المساهمين الذين حضروا شخصيا أو عن طريق وكلاء يمثلون 1.223.739 سهما من مجموع 1.800.000 سهما أي بنسبة 67,99% و بذلك يكون النصاب قد اكتمل.

وهكذا تم التصريح بأن الجلسة العامة العادية تنعقد بصفة قانونية. و اثر ذلك تولى السيد رئيس الجلسة وضع الوثائق التالية على ذمة المساهمين:

- 1- ورقة الحضور موقع عليها من طرف المساهمين الحاضرين.
 - 2- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
 - 3- نسخ من الاستدعاءات التي وقع إرسالها إلى المساهمين.
 - 4- نسخة من بلاغات الاستدعاءات التي وقع نشرها بالرائد الرسمي و السجل الوطني للمؤسسات.
- كما اعلم السيد رئيس الجلسة الحاضرين بأن الاستدعاءات و بطاقات الإنابة و الوثائق المالية والمحاسبية ومشاريع القرارات قد وضعت على ذمة المساهمين بمقر الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية وذلك في الأجل القانوني.

وقبل التداول حول النقطة المدرجة بجدول الأعمال و المتعلقة بمواصلة نشاط الشركة باعتبار استهلاك أكثر من نصف رأس مالها بين السيد أنيس فلوز أنه تسرب خطأ ماذي حول توقيت انعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة إذ تم ذكر الساعة التاسعة (9H) عوضا عن الساعة (10H) و عليه فإنه يطلب من المجلس تطبيق أعمال الجلسة العامة الخارقة للعادة إلى ما بعد انعقاد الجلسة العامة العادية فتمت الموافقة على ذلك و بعد الإنتهاء من أشغال الجلسة العامة العادية استأنفت أشغال الجلسة العامة الخارقة للعادة.

ثم تولى السيد أنيس قلوز استعراض النقطة المدرجة بجدول الأعمال وهي :

1- مواصلة نشاط الشركة.

ثم بين السيد أنيس قلوز رئيس الجلسة أنه و نظرا لبلوغ الأموال الذاتية للشركة مبلغ سلبيًا و تطبيقًا لأحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية فإنه تعين استدعاء الجلسة العامة الخارقة للعادة قصد البت في مواصلة النشاط.

و للفرض أعطى السيد أنيس قلوز بعض المؤشرات الواعدة و المطمئنة حول وضعية الشركة و خاصة الشروع في تنفيذ مخطط الأعمال و موافقة الدولة على منح ضمان بقيمة 10 مليون دينار و هو ما من شأنه أن يمكن من خلاص المزودين و خاصة مزودي المواد الأولية قصد التمكن من إعادة التزود و القدرة على الإنتاج مع العمل على تحسين و ترفيع القدرة الإنتاجية بفضل ما يتوفر للشركة من رأس مال بشري و آليات متطورة في مجال تصنيع الأوبئة.

و اثر ذلك تم عرض القرارات التالية للمصادقة

الفصل الأول : بعد الإستماع إلى التفسيرات المقدمة من طرف الرئيس المدير العام قررت الجلسة العامة الخارقة للعادة تأجيل مداولتها إلى ما بعد انعقاد الجلسة العامة العادية.

تمت هذه المصادقة بالإجماع.

الفصل الثاني: بعد التمام الجلسة العامة العادية و ختم أعمالها قررت الجلسة العامة الخارقة للعادة إفتتاح أشغالها طبقا لجدول الأعمال المنشور بنص الدعوى .

الفصل الثالث: بعد التوضيحات المقدمة من طرف الرئيس المدير العام و خاصة بلوغ الأموال الذاتية مبلغًا سلبيًا بقيمة 6,9127 مليون دينار قررت الجلسة العامة مواصلة نشاط الشركة و ذلك عملاً بأحكام الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية.

تمت هذه المصادقة بالإجماع.

الفصل الرابع: قررت الجلسة العامة الخارقة للعادة إعطاء كل الصلاحيات إلى الرئيس المدير العام أو من ينوبه لإتمام كل الإجراءات اللازمة المتعلقة بالإيداع و الإثهار القانوني.

تمت هذه المصادقة بالإجماع.

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال.

الرئيس

الدكتور أنيس قلوز

السيد نبيل الهاني

المدققين

السيد مراد الدخري

مقرر الجلسة

السيد محمد بحروني

الرئيس المدير العام

الدكتور أنيس قلوز